أي دور للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة – رؤية نقدية تحليلية–

د.قريد سمير، أستاذ محاضر أ، قسم علم الاجتماع – جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الإلكتروني : gridsamir@hotmail.fr

رقم الهاتف: 0671390703

الملخص

تبرز أهمية هذه الدراسة في مساءلة الجامعة الجزائرية عن دورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال رؤية نقدية تحليلية، نحدد فيها أولا مفهومي الجامعة والتنمية المستدامة، ثم نبين حقيقة أن الاستثمار في دور الجامعة يعتبر البعد الغائب في استراتيجيات التنمية بعد الاستقلال، لنخلص في الأخير إلى أهمية دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تبدو – في تقديرنا– من خلال عدة آليات أهمها: تعليم الاستدامة، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وكذا أهمية نشر الثقافة البيئية في الوسط الجامعي.

Abstract

This study highlights the importance of the University of Algeria's accountability for its role in achieving sustainable development through an analytical critical vision, in which we first define the concepts of the University and sustainable development and then demonstrate the fact that investing in the role of the University is the absent dimension of post-independence development strategies, Finally, let us conclude that the University's role in achieving sustainable development is important. Which, at our discretion, appear to be through several mechanisms, the most important of which are : Teaching sustainability, activating the social responsibility of the university, as well as the importance of spreading environmental culture in the university community.

مقدمة

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في الأنساق الفرعية المحيطة بها، من منطلق أنها نسق اجتماعي مفتوح، وفي ذات الوقت وسط اجتماعي منتج للثقافة، وذلك من خلال إسهامها في تخريج الكوادر البشرية المؤهلة على العمل في كافة المجالات والتخصصات، وتبعا لذلك تختص الجامعة بثلاث وظائف رئيسية هي: التعليم والبحث العلمي، وإعداد الكفاءات والكوادر البشرية، إضافة إلى مسؤوليتها الاجتماعية في خدمة المجتمع وتنميته بما يخدم الصالح العام.

بهذا المعنى، تعد الجامعة قاطرة المجتمع، ومفتاح نهضته وتطوره، من منطلق أنها المؤسسة الأقدر على خدمة المجتمع، من خلال توظيف المعرفة العلمية في حل مشكلاته، فضلا عن دورها الريادي في بناء شخصية الفرد، وصقل مواهبه ومهاراته بما يسهم في تحقيق تنمية بشرية مستدامة بمختلف جوانبها الاجتماعية والثقافية والتربوية.

وعلى صعيد الوظيفة التنموية للجامعة، فإن لها دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب إمداد الطلبة بالمعرفة البيئية التي تسهم في ترشيد سلوكياتهم وتنمية مهاراتهم واتجاهاتهم، بما يسهم في تحقيق وعي بيئي وثقافة بيئية لا ترتبط بالصف الدراسي فقط، وإنما تمتد إلى المجتمع ككل، من خلال المبادرات التي يقوم بها الطلبة الجامعيين لتنظيف المحيط والمشاركة في الحملات التطوعية التي تعنى بتحقيق التنمية البيئية.

يتأكد في هذا السياق، أن للجامعة دور مهم في تحقيق الاستدامة البيئية عن طريق تزويد المجتمع بالمواطن المسؤول والمتشبع بالمعارف والمهارات الأساسية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المجتمع، ومن ثمة تبرز أهمية هذه الدراسة في مساءلة الجامعة الجزائرية عن دورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال رؤية نقدية تحليلية، نحدد فيها أولا مفهومي الجامعة والتنمية المستدامة، ثم نبين حقيقة أن الاستثمار في دور الجامعة يعتبر البعد الغائب في استراتيجيات التنمية بعد الاستقلال، لنخلص في الأخير إلى أهمية دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تبدو – في تقديرنا– من خلال عدة آليات أهمها: تعليم الاستدامة، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وكذا أهمية نشر الثقافة البيئية في الوسط الجامعي.

أولا–تحديد المفاهيم

1– الجامعة

غالبا ما يتداخل مفهوم الجامعة مع مفهوم التعليم العالي، من منطلق أن التعليم العالي هو تعليم وتدريب جامعي منظم على مختلف الأنشطة كالفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كما يشمل المؤسسات الجامعية المتخصصة في الزراعة، الهندسة والعلوم والتكنولوجيا، وغيرها، إلا أن مفهوم الجامعة يشمل كلاً من مؤسسة التعليم العالي ومجتمع العلماء والباحثين المتحصلين على مستوى عالٍ من التطور الفكري في مختلف الفنون والعلوم، وكذا المشاركين في الدراسة والبحث، وبهذا تعتبر الجامعة مصدر عالمي للمعرفة وتأهيل الموارد البشرية ذات المهارات العالية للمهن، كما تختلف الجامعات في الرسالة والهدف والوظائف والمؤهلات المطلوبة ومعايير القبول من الطلاب ومدة البرامج التي يقدمونها ونوع الشهادة التي يمنحونها (Alemu, 2018, pp. 211- 212)

في السياق ذاته، يعرّف قاموس Merriam Webster الجامعة على أنها مؤسسة أكاديمية مكونة من أقسام جامعية تمنح درجات البكالوريوس (الليسانس) وأقسام الدراسات العليا الذي تضم كليات الدراسات العليا، والمدارس العليا التي قد تمنح كل منها درجة الماجستير والدكتوراه (Dani & Shreeda Shah, 2016, p. 64)

في سياق آخر، تعرف الجامعة وتقاس مسؤوليتها المواطنية والمجتمعية بثلاثة معايير: مدى التزام الجامعيين وارتباطهم العملي بالواقع وبقضايا مجتمعهم، مكانة المعرفة الهادفة (خلافا للمعرفة التقنية المتجردة من كل الالتزام) داخل المنظومة المعرفية الأكاديمية، ومدى تأثير الجماعة الأكاديمية في الشأن العام ودرجة مساهمتهم في حركة التغيير عموما، أي أن درجة التلازم بين الجامعة والمسؤولية المجتمعية والمواطنية تقاس بمكانتها في محيطها التاريخي (قسومي، 2019، صفحة 357).

بهذا المعنى، تعتبر الجامعة واحدة من أهم المؤسسات الأكاديمية التي تلعب دورا فاعلا في التنشئة على قيم المواطنة، بما توفره للطلبة من معارف ومناهج وبرامج، وثقافة واعية تسهم في التأثير في سلوكياتهم واتجاهاتهم ومواقفهم حول مفاهيم الانتماء، والديمقراطية، والحوار والمشاركة، والاعتراف بالآخر، والمساواة...، ومن هنا تتقاطع المسؤولية الاجتماعية للجامعة مع بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولى (الأسرة، المدرسة،...) في توجهاتها لتفعيل القيم الاجتماعية المدنية، من أجل بناء مواطن إيجابي متشبع

بقيم المواطنة والمعرفة، لأنّ هذه الأخيرة هي الضامن الأمثل لتنمية بشرية حقيقية ومستدامة (بهتان و سمير قريد، 2019، صفحة 87).

ومن منظور سوسيولوجي، تعرف الجامعة بأنها المؤسسة العلمية التي تقوم بإعداد الفرد خلقيا ومهنيا ومعرفيا، إضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية والأكاديمية التي تسهم في تنمية المجتمع وتطويره وهي بذلك تمثل نسقا اجتماعيا مفتوح على باقي القطاعات الاقتصادية والصناعية والتربوية والثقافية (بهتان و سمير قريد، 2018، صفحة 176).

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف الجامعة إجرائيا بأنها مؤسسة أكاديمية تعنى بتكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتلقينهم القيم والمعارف الضرورية، كما ترتبط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي من خلال الانفتاح على المجتمع وخدمته في إطار مسؤوليتها الاجتماعية التي تتمثل أساسا في تحقيق التنمية المستدامة.

2-التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المفاهيم التي اختلف حولها المفكرون والباحثون نظرا لتعقيد هذا المصطلح الذي تتداخل فيه الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالجوانب البيئية للتنمية البشرية وبالتالي لا تتطابق وجهات نظر ممثلي مختلف قطاعات المجتمع الأكاديمي والسياسي والتجاري.

في الأدبيات الأنجلو سكسونية استخدم مصطلح التنمية المستدامة" بمعنى "مظاهر الحفاظ على الحياة"، والتي دخلت حيز الاستخدام من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) في عام 1987 للتعريف بالتنمية التي من خلالها يتم تلبية احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (Petrovich & Jafari Haghighi Saeed, 2017, p. 12768).

في عام 1992، وصف إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية المستدامة الموسوم بقمة الأرض التنمية المستدامة بأنها تنمية مستمرة طويلة الأجل للمجتمع تهدف إلى إشباع حاجة الإنسانية في الحاضر والمستقبل عبر الاستخدام الرشيد وتجديد الموارد الطبيعية، والحفاظ على الأرض للأجيال القادمة (Ciegis, Jolita Ramanauskiene, & Bronislovas Martinkus, 2009, p. 29).

في هذا السياق، تعرف التنمية المستدامة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتعامل مع البيئة الطبيعية من خلال الاستخدام الأرشد لموارد الطاقة على أنها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي

تتم فيها دمج الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على التوازن الطبيعي ومتانة العمليات الطبيعية الأساسية، من أجل ضمان إمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية لمجتمعات معينة أو المواطنين مع ضمان حق للأجيال القادمة المتجددة في الموارد المتجددة (Dacko & et al, 2021, p. 5)

في السنوات الأخيرة، تم استحداث أربع مؤشرات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تتمثل في الآتي:

- البعد الاقتصادي (رأس المال من صنع الإنسان).
- البعد البيئي (رأس المال الطبيعي).
- البعد الاجتماعي (رأس المال البشري) كأساس له.
- البعد المؤسسي (رأس المال الاجتماعي) (KEINER, 2005, p. 382).

وبتعبير آخر، يشمل البعد البيئي (الطبيعة) كل رأس المال الطبيعي الذي يشمل كل من الموارد المتجدد، وغير المتجددة، والبعد الاقتصادي الذي يرمز إلى جميع الأصول المادية التي من صنع الإنسان مثل المباني والطرقات وغيرها، أما البعد الاجتماعي يُنظر إليه على أنه الوعي بدور الإنسان في المحافظة على البيئة وعدم الاضرار بها تحقيقا لمبدأ الاستدامة البيئية، والبعد المؤسسي يتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

في سياق آخر، ينبع جوهر مفهوم التنمية المستدامة من تحقيق التوازن بين ثلاث ركائز للاستدامة حيث تشمل أولا قدرة الاستدامة البيئية التي تركز على الحفاظ على جودة البيئة من خلال إجراء الأنشطة الاقتصادية التي لا تلوث البيئة، ولا تضر نوعية حياة الناس وثانيا الاستدامة الاجتماعية التي تسعى جاهدة لضمان حقوق الإنسان والمساواة بين أفراد المجتمع، والحفاظ على الهوية الثقافية، احترام التنوع الثقافي والعرقي والديني وثالثا الاستدامة الاقتصادية التي تعنى بالحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري اللازم للدخل والمعيشة لكافة السكان (Klarin, 2018, p. 68)

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تتركز حول الإنسان والبيئة من خلال البحث عن توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وصولا إلى مسارات تحقق الاستدامة الحضرية حيث يعتقد في إمكانية تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية مع القدرة على دعم البيئة وعدم تلويثها والاضرار بها،

وتوليد مدن منتجة بأنشطة يمكن الوصول إليها من قبل الجميع كشكل من أشكال التقدير للمساحة التي تتضمن العناصر الطبيعية والاجتماعية (Barbosa, Patricia Regina Drach, & Oscar Daniel Corbella, 2014, p. 14)

ومن منظور سوسيولوجي يرى الباحث ميشيل سيرينا أن التنمية المستدامة تتحقق عبر توفر مجموعتين من العناصر على الأقل وتتمثل في:

أولا –توفر مجموعة من المفاهيم التي تساعدنا في شرح العمل الاجتماعي، والعلاقات بين الأشخاص والأشكال المعقدة لتنظيماتهم الاجتماعية، وترتيباتهم المؤسسية، والثقافة، والحوافز، والدوافع، والقيم التي تنظم سلوكهم الواحد إزاء الآخر، وإزاء الموارد الطبيعية.

ثانيا–توفر مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستثارة العمل الاجتماعي المنسق، وكبح السلوك الضار، وتعزيز الترابط، وصياغة ترتيبات اجتماعية بديلة، والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي (سيرينا، 1993، صفحة 11).

والواضح أن هذا التعريف بين أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وثقافية بالدرجة الأولى تتطلب توفر وعي بيئي أو ثقافة بيئية لدى غالبية أفراد المجتمع باعتبارهم العامل الرئيسي في الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد الطبيعية، كما تتطلب تضافر جميع الفاعلين الاجتماعيين بما في ذلك الجمعيات البيئية التي تعمل على تحسيس وتوعية الأفراد بضرورة تغيير اتجاهاتهم ومواقفهم في التعامل مع البيئة الطبيعية لتحقيق تنمية بيئية مستدامة تضمن حق أجيال المستقبل في بيئة مصانة وموارد طبيعية متجددة.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نتبنى تعريفا إجرائيا للتنمية المستدامة كالآتي:

التنمية المستدامة هي عبارة عن مقاربة عامة تمس كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي تعمل على تغيير الممارسات وترشيدها من خلال الاهتمام أكثر بالبيئة والحفاظ عليها، وكذا تحقيق العدالة والمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وكذا تأكيد أهمية المشاركة الإيجابية لكافة الفاعلين الاجتماعيين في الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث (قريد، 2013، صفحة 73).

ثانيا–الاستثمار في دور الجامعة البعد الغائب في استراتيجيات التنمية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال تم الشروع في تأسيس ما اصطلاح بتسميته نموذج الدولة الجزائرية المستقلة انطلاقا من أسس تختلف عن تلك التي كانت موجودة أثناء الفترة الاستعمارية بحجة أنها ذات مرجعية أوروبية، فعمدت الجماعة السياسية إلى فرض آليات للسلطة السياسية تستمد مشروعيتها من منابع الشرعية التاريخية، وتبني قواعد استمراريتها على مناهج العلاقة الزبونية والخطاب الشعبوي والأسلوب الريعي في توزيع الثروات.

في هذا السياق يؤكد "علي سموك" أن التجربة التنموية الجزائرية أفضت إلى انعدام تصور شامل ومنسجم لمشكلات الهوية الثقافية، والاعتقاد بأن الاقتصاد وحده بإمكانه تعويض النقص الثقافي، كما أن توخي هذه الاستراتيجية كان الهدف منه تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة، وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على تنفيذ هذه الاستراتيجية أكثر رشادة وعقلانية (سموك، 2006 أ، صفحة 205).

فخلال الفترة الممتدة من1967 إلى 1978، نجد أن حوالي 220 مليار دج قد استثمرت، بلغت حصة الصناعة والمحروقات فيها 60 بالمائة مقابل أقل من 10 بالمائة بالنسبة للفلاحة، ومعنى ذلك إقامة قواعد للصناعة الثقيلة من طرف مجموعة من التكنوقراطيين بيدهم زمام الأمور، مستندين في ذلك إلى نقابات عمالية استهوتها عناصر المشاركة في التسيير، وكذا إلى نقابات طلابية معبأة حول الثورة الزراعية، وإلى طبقة متوسطة في طور التكوين (الكنز، 1990، صفحة 74).

إن تطبيق هذا التصور للتنمية على الجزائر، يبرز المقاربة الخاطئة لصناع القرار السياسي، ويكشف جملة من الاختلالات البنيوية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تطبيق سياسة تصنيع غير ملائمة، تقوم على تقليد الغرب، وهذا التقليد الناجم عن الافتار إلى الثقافة الاقتصادية والسوسيولوجية يتجلى في استعادة نظريات أو مذاهب لا تتناسب مع وضع الجزائر، وفي اللجوء إلى ممارسات صناعية لا تأخذ بالحسبان ظروف البلد الفعلية وتهمل الاستخدام السليم للموارد البشرية والمادية المتوفرة.
- إهمال موارد الجزائر البشرية الهائلة، زد على ذلك أن احتقار العامل البشري ساهم في كبح روح المبادرة والابداع والخلق، وأفضى إلى إبعاد إطارات شريفة وذات كفاءة عن المسؤولية وتهميشها.
- القناعة بأن نقل التقانة والتقدم يمكن شراؤهما.
- النقص الكبير في تقدير ظاهرة عولمة الاقتصاد، وأثرها في الاقتصادات المتخلفة (براهيمي، 2001، الصفحات 143– 144).

- يظهر أن النموذج التنموي القائم على ثلاث قواعد (رأس المال، المواد الخام، والقوى العاملة) وهي مجتمعة تشكل قوام الإنتاج، هذا النموذج أصبح متجاوزا عند الدول التي انتقلت إلى ما يمكن أن نطلق عليه مجتمع المعرفة، فالمواد الخام بما فيها النفط ستعوضها الموارد البشرية المكونة والمعتمدة على المعرفة، أما رأس المال فأصبح أمرا ثانويا لأن كبرى المشاريع أصبحت تتطور بسرعة لاعتمادها على المعلومات أكثر من اعتمادها على أموال باهضة (سموك، 2006 ب، صفحة 162).

لقد بينت أزمة النفط في منتصف الثمانينات خطأ التوجه التنموي المبني على الريع البترولي، والمؤطر بعقلية بيروقراطية لا مجال فيها للمشاركة، ومن ثم تبدو الحالة الجزائرية متخلفة، مقارنة بالتجارب الرائدة في عديد بلدان العالم بسبب تغييب دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الحقيقية القائمة على الاستثمار في الإنسان كفاعل يملك القدرة على تغيير بيئته وفق حاجاته الحقيقية.

وبالعودة إلى علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر فتجدر الإشارة أولا إلى أن ظهور الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي كان مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ومع إطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971، فكانت متطلبات نموذج التنمية الاقتصادية الذي تم الشروع في تنفيذه ابتداء من إطلاق مخطط الثلاثي الأول سنة 1967 تفرض إعادة هيكلة عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام ولمنظومة التعليم العالي بشكل خاص، وبالفعل فإن مخطط التصنيع الذي تم تصميمه لتنمية الاقتصاد الوطني قد نتج عنه حاجة ملحة لإطارات سامية، ومن ثم تم تحديد توجه جديد ومهام جديدة أوكلت إلى منظومة التعليم العالي، حيث تمت إعادة الهيكلة هذه وفق أربعة محاور رئيسية : إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، وتنظيم بيداغوجي جديد للدراسة، وتكثيف النماء في التعليم، وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية (بومدين، 2016، صفحة 252).

وتوالت بعدها العديد من القوانين والإصلاحات في التعليم العالي، وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية في إطار منظومة التعليم العالي، غير أن هذه الإصلاحات تبقى هيكلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب فتشريح واقع الجامعة الجزائرية اليوم وتوصيفها الدقيق، فضلا عن مشاكلها واخفاقاتها، واحتلالها ذيل ترتيب الجامعات في العالم إنما يعكس بوضوح فشل هذه الإصلاحات في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية انطلاقا من تطوير منظومة البحث العلمي في الجزائر كونها لا

تخرج عن إطار المقاربة التي تأخذها الحكومة في تسيير مؤسساتها التعليمية، ومن بينها الجامعة، ويظهر ذلك بصفة جلية من خلال فهم مرتكزات السياسة المنتهجة في إطار مخططات ومشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا (بومدين، 2016، صفحة 252).

لا شك، إن التسيير الإداري للجامعة في مثل هذا المناخ أعطى الأولوية للكم على حساب الكيف، فاستبدلت مقاييس الكفاءة والاستحقاق في التفوق والتكوين الجامعي الذي يمنح الأولوية للبعد العلمي والبيداغوجي، بمقاييس تعطي الأسبقية للأحجام والأعداد التي يحتاج إليها في الواقع الخطاب السياسي الرسمي في المناسبات، أفقدت هذه الظروف المتراكمة المؤسسة الجامعية صدقيتها وقيمتها، إذ لم يكن يعني المسؤولين سوى الأرقام والأعداد، التي أفرغت الجامعة من محتواها وحولتها إلى مجرد واجهة مقطوعة الصلة بالحياة الاجتماعية، ومنه فشلت الجامعة في أن تكون دافعا للتنمية البشرية ومواكبة متطلبات منجزات الحضارة العصرية (مروفل، 2014، صفحة 144).

ومن جهته يؤكد علي سموك أن فشل الجامعة في تحقيق التنمية يرجع إلى عدة أسباب أهمها عدم تطابق مضامين التعليم الجامعي مع متطلبات المجتمع وسوق الشغل والاقتصاد بشكل خاص إضافة إلى عدم توفر أغلب الجامعات الجزائرية على هياكل منظمة وعقلانية للبحث العلمي فضلا عن الأوضاع المتدهورة للأساتذة الباحثين من النواحي الاجتماعية والإدارية والعلمية علاوة على عزلة الجامعة عن محيطها السوسيواقتصادي، نتيجة غياب استراتيجية منبثقة توجهات فكرية وتربوية واقتصادية منسجمة (سموك، 2005، صفحة 126).

سوسيولوجيا أدى الغلق الممنهج للمجال الأكاديمي – منظومة التعليم العالي والبحث العلمي تحديدا–، وتسييجه من طرف بيروقراطية تكرّس الانضباط "البافلوفي" حيث اختزلت فواعل الأكاديميات إلى – صفر اجتماعي وثقافي – وحوّلتهم إلى أجساد يسهل التحكم فيهم بآلية الإجراءات الإدارية. ما فتح المجال للانتماء إلى العصبيات التي بدأت تكثف نشاطها وتنظم نفسها خارج الدولة، ما يؤشّر على بداية تفكك النسيج الاجتماعي الوطني، وتشرذم الفاعلين فيه، حيث تجلّت الأدوات العنيفة بديلا لأدوات الحوار الفكر والأكاديمي، وبالمحصلة أبانت الجامعة الجزائرية عن عجزها البنيوي والمعرفي. ومنه، عدم قدرتها على إدارة مجتمع، بكل تناقضات تشكيلته الهوّياتيّة (سموك، 2021).

ثالثا– أي دور للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

يُعرف التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنه تعليم موجه نحو المجتمع يمكن للجميع الاستفادة منه، كما يمثل تعليم عالي الجودة يقوم على تعلم القيم والإجراءات وأساليب الحياة اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام يتأسس إلى إعادة الاعتراف بـ العلاقة بين البشر والبيئة والاقتصاد والبنية الاجتماعية و إعادة خلق ثقافة التنمية المستدامة التي تقوم على مبادئ وإيديولوجيات الاستدامة مثل المساواة بين الأجيال التسامح الاجتماعي، القضاء على الفقر، الحفاظ على البيئة، استعادة البيئة ، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والعدالة الأيكولوجية وعلى هذا النحو ، تتعامل البيئة والتنمية المستدامة مع جميع مجالات الحياة بطريقة متكاملة لتحقيق استدامة بيئية لمجتمع الحاضر والمستقبل. فمثلا، الهدف من التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة ليس فقط خلق المعرفة بالتنمية المستدامة، ولكن أيضًا لتشجيع تفكير الطلاب وتغيير مواقفهم واتجاهاتهم في التعامل مع البيئة بأكثر عقلانية ورشادة (Jang & Sang-hyun Shin, 2022, p. 75)

بهذا المعنى، يعتبر التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة تعليم شامل وتحويلي يشمل محتوى التعلم، مخرجات التعلم وطرق التدريس وبيئة التعلم. لذلك، لا يدمج فقط محتوى مثل تغير المناخ والفقر والاستهلاك المستدام في المناهج الدراسية، ولكنه أيضًا يخلق بيئة تعليم وتعلم تفاعلية ومتمحورة حول المتعلم، وتبعا لذلك ما يحتاجه التعليم من أجل التنمية المستدامة هو الانتقال من التدريس إلى التعلم. يتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة منهجًا عملي المنحى للتربية التحويلية يدعم التعلم الذاتي والمشاركة والتعاون وتوجيه المشكلة، مناهج متعددة التخصصات، والربط بين التعلم الرسمي وغير الرسمي التعلم، ولا شك أن هذا النهج التربوي يمكّن من تطوير جوهر الكفاءات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة لتوليد نتائج التعلم المعرفية والاجتماعية والعاطفية والسلوكية لدى الطلاب بما يسهم في فهم ماهية أهداف التنمية المستدامة والمشاركة كمواطنين بالمعلومات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال امتلاك المعرفة اللازمة و القدرة على إحداث التغيير الايجابي (Jang & Sang-hyun Shin, 2022, p. 74)

في هذا السياق، يمكن للجامعة الجزائرية تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على ثلاث آليات، تتمحور بالأساس على تعليم الاستدامة، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة، ونشر الثقافة البيئية.

1– تعليم الاستدامة

تمثل أهداف التنمية المستدامة التزامًا طموحًا وإيجابيًا بالاستدامة في جميع أنحاء العالم والمساهمة في تأمين حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة، والواقع أن الجامعة لديها القدرة على

إحداث نقلة نوعية للتعليم والتعلم وفهم الاستدامة بما يعزز التعليم بطرق تفيد الطلاب، وتضمن انخراط الأكاديميين في تدريس الاستدامة عبر المناهج الدراسية، والمساهمة ليس فقط في تعزيز رأس المال البشري، ولكن ستؤدي أيضًا إلى زيادة أعداد الذين يتخذون إجراءات مستدامة ويهدفون إلى العيش بشكل مستدام (Filho & et al, 2O19, p. 288)

في هذا السياق، يُنظر إلى مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي على أنها مؤسسات تسهم بشكل رئيسي في تأسيس مجتمعات الاستدامة، وبناء طرق جديدة عن طريق عدة آليات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

– التأكيد على أن تعليم الاستدامة جزء من المقررات الرئيسة في كل التخصصات العلمية، مما يساعد الخريجين على امتلاك وتطوير مهارات لتفعيل الاستدامة في بيئة العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على حسن استخدام الموارد المتاحة بما يحقق الصالح العام للمجتمع، ويصون البيئة ويحافظ عليها.

– التشديد على أهمية الاضطلاع بدور أكبر في مجال أبحاث الاستدامة، والسعي نحو خضرنة المدن الجامعية، وتدعيم جهود الاستدامة في المجتمعات التي نعيش فيها، والانخراط والمشاركة في المعلومات والنتائج التي نحصل عليها ضمن شبكات العمل الدولي.

– أن يتم تعليم الاستدامة وفق نموذج علمي محكم، يراعي خمسة عناصر في البيئة التعليمية: بيئة الاستدامة (دعم الإدارة العليا وتأمين الموارد والتعاون والتفاعل)، مادة الاستدامة (مادة تدريسية متنوعة وملائمة، ومرتبطة بالحياة والمهنة ومقبولة ثقافيا)، متعلم الاستدامة (متعلم مستمع مستغرق متحفز قادر على تخطي حدود التخصصات)، معلم الاستدامة (معلم متمرس على الاستدامة، متحفز ومحفز، متقن للتطبيقات)، مهارات الاستدامة (يمكن اكتسابها، قابلة للتطبيق في كل مجال).

– تعليم الاستدامة يمتاز بالديناميكية والتجدد المستمر، وبخاصة أنه يعالج مشكلات ذات طبيعة متجددة كالمشكلات البيئية (البريدي، 2015، الصفحات 64 – 70).

2–تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة

على الرغم من أن فكرة المسؤولية الاجتماعية للجامعة أضحت تزداد رواجا بين الجامعات ولاسيما في البلدان الغربية، حيث ازداد الاعتراف بأن مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي هي أدوات فكرية بناءة تسهم مساهمة إرادية وطوعية في قضايا المجتمع وأولوياته، من أجل تعزيز الشراكات في سبيل الفائدة المتبادلة، إلا أن واقع الحال في مجتمعنا يؤكد عدم وضوح دور الجامعات كمؤسسات ملتزمة اجتماعيا،

حيث تبقى خدمة المجتمع أمرا يقتصر على إنتاج حاملي شهادات مزودين بمهارات في مختلف قطاعات المجتمع، وعلى تعميم المعارف الجديدة فقط، كما أن موضوع مسؤولية الجامعة في توفيرها للخدمة المجتمعية لم يستحوذ على اهتمام أغلب جامعاتنا كموضوع للبحث العلمي، ويعزى ذلك إلى خلط جامعاتنا في العديد من النشاطات – لاسيما الثقافية والرياضية– التي تعتبرها خدمة مجتمع، والذي لا يتعدى كونه أكثر من مصدر تقليدي للموارد والمعارف البشرية الماهرة التي تعمم على قطاعات المجتمع بشكل عام (عريفة، 2016– 2017، الصفحات 171– 172).

في هذا السياق، تعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعة على أنها ثقافة والتزام بخدمة المجتمع في رسالتها ورؤيتها وخططها وبرامجها، وأن تتخطى مفهوم الخدمة التطوعية ضمن مفهوم أشمل يقوم على تبني قيم الالتزام بمعايير الأخلاق والنزاهة والتوعية والنشاطات والمطبوعات والبرامج التدريبية وورشات العمل في سبيل أداء جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع (جوني، 2016– 2017، صفحة 55).

انطلاقا من هذا المنظور، يتعين على جامعاتنا أن تتحمل مسؤولياتها المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تغيير استراتيجياتها نحو صقل مهارات ومعارف الطلبة بما يتماشى وخدمة المجتمع، بحيث تعمل على إعداد خريجين مؤهلين ومواطنين على قدر من الوعي وحس المسؤولية تجاه القضايا البيئية، كما تسهم في تقدم وتطوير المعارف والعلوم وإثرائها بالمستجدات والتطورات كما توفر للمجتمع الخبرات المتخصصة اللازمة، وهذا كله في إطار الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلي (لخضر و بحوص نسيمة، 2019، صفحة 76)

ويمكن تصنيف تلك الخدمات إلى ما يلي:

– البحوث التطبيقية: وتستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحددها ظروف وأوضاع معينة.

- تقديم الاستشارات : وهي خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية

– تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج

– المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة.

- تشكيل وعي الطلبة (مجاهد، 2020، صفحة 62).

وبالمجمل، فإن المسؤولية الاجتماعية للتعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة تتمحور في ثالثة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي، كما تتطلب المسؤولية الاجتماعية

التخطيط ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والاقتناع بها وتعزيز العمل الجماعي قصد حماية البيئة والوسط البيئي، واقترح مقترحات من أهمها: تضمين المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها في البرامج التعليمية للجامعة، والعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع، والاستفادة من الخبرات لضمان جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعات (الشهراني، 2017، صفحة 12).

3-دور الجامعة في نشر الثقافة البيئية

تعرف الثقافة البيئية بأنها نوع من التعليم غير النظامي -غير المدرسي -يستهدف تنمية الوعي البيئي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة، وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الندوات والمعارض البيئية، ويوم الشجرة، وإصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية في الإذاعة، والتلفزيون والصحف لنشر الوعي البيئي وإنشاء الجمعيات العلمية لحماية البيئة، وصون الطبيعة، وأصدقاء الأرض وغيرها من المسميات، وبتعبير آخر فإن الثقافة البيئية هي عبارة عن تعليم غير رسمي يهدف إلى غرس قيم الحفاظ على البيئة، من خلال تحسيس أفراد المجتمع بأهمية البيئة كجزء لا ينفصل عن الإنسان والثقافة (قريد، 2013، الصفحات 59 – 60).

في هذا السياق، تنفتح الجامعة على الثقافة البيئية من خلال التطوير المعرفي للكفاءات المعرفية (التحقيق النقدي)، والعاطفي (توضيح المواقف)، والنفعي (التدبير الإيكولوجي)، وكذا تطوير الجوانب الأخلاقية والجمالية بتنسيق العلاقة مع البيئة، ولكي تخرج الثقافة البيئية من جدران الفصل الدراسي ومن الممارسة الصفية نحو المجتمع المحلي، يتعين تفعيل الطابع التعاوني لنشر الثقافة البيئية، فالطلاب والمدرسون وأعضاء الجماعة يعملون بصفتهم الجماعية لحل المشكلات البيئية الواقعية لوسطهم الخاص كما تنصب الثقافة البيئية من خلال إشاعة الوعي البيئي النقدي المستند إلى رؤية عامة للبيئة بوصفها مجموع العلاقات المترابطة بين الأنساق الطبيعية والاجتماعية، وإلى دراسة الإشكاليات البيئية الحالية والمستقبلية، وعليه ترمي الثقافة البيئية إلى تنمية أخلاقية وسلوكية في اتجاهات وقيم ومعارف الطلبة بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بحاجات أجيال المستقبل في بيئة نظيفة وموارد طبيعية متجددة (فاوبار، 2019، الصفحات 145– 146).

بهذا المعنى، تتلخص الأهداف العامة للثقافة البيئية في رفع مستوى الوعي البيئي للطلبة، وتنمية مهاراتهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يحفزهم للمشاركة في النشاطات التطوعية التي تعنى بحماية البيئة وبهذا المعنى يمكن رفع مستوى معارفهم بالبيئة ومساعدتهم ليصبحوا مواطنين ماهرين وناشطين بيئيين سواء على مستوى الجامعة أو المجتمع المحلي (زمام و تركية خليفة، 2016، صفحة 295).

أما عن الآليات التي تسعى من خلالها الجامعة إلى نشر الثقافة البيئية فيمكن تلحيصها في ما يلي:

– خلق ثقافة بيئية للاستدامة: تشجيع الجامعات البحوث والدراسات التي تعنى بحماية البيئة وتحقيق الاستدامة.

– زيادة وعي الطلبة تجاه التنمية البيئية المستدامة لتحقيق مستقبل مستدام بيئيا.

– خلق تربية بيئية للخريجين من خلال دمج متطلبات التنمية المستدامة البيئية في مناهج التعليم.

– محو الأمية البيئية لدى الطلبة وتطوير الممارسات المؤسسية للجامعة من خلال وضع سياسات وممارسات للنظام البيئي المؤسسي للحفاظ على الموارد الطبيعية.

– التعاون المشترك بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة لتطوير المناهج المتعددة التخصصات والبحوث وأنشطة التوعية التي تدعم المستقبل المستدام (لخضر و بحوص نسيمة، 2019، الصفحات 11–12).

خلاصة

ظهر جليا أهمية الدور الذي تؤديه الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة بوصفها مراكز للابتكار والإبداع والتعاون والابتكار الاجتماعي والتكنولوجي، فضلا عن دورها في خدمة المجتمع، أو ما يسمى بمهمتها الثالثة، حيث يتم دعوتها بشكل متزايد للمساهمة في المجتمع الأوسع بما يتجاوز واجبات البحث والتدريس، من منطلق أن لديها القدرة على ربط أجندتها بقضايا الاستدامة في العالم الحقيقي، فضلاً عن كونها محركات التحول المجتمعي.

وعلى الرغم من أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة كونه يدعم أفراد المجتمع لتطوير المعرفة والقيم والمهارات للمشاركة بشكل إيجابي في حماية البيئة، وتحسين جودة الحياة بدون تدمير الكوكب من أجل المستقبل، إلا أنها هذا المسعى يبقى بعيد المدى في جامعاتنا التي لا تولي أهمية بالغة لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث لا زال التدريس التقليدي القائم على التلقين والحفظ، وعدم إشراك الطلبة في خدمة مجتمعهم يطغى على الكثير من برامج وخطط مؤسساتنا الجامعية وهو ما أثر سلبا على تحقيق تنمية مستدامة تلبي حاجات الحاصر دون إغفال متطلبات أجيال المستقبل.

وبالمجمل، فإن ممارسة أهداف التنمية المستدامة بقيادة طلاب ديناميكيين، وأساتذة على قدر من الوعي والثقافة البيئية يعتبر – في تقديرنا–الضامن الأساسي لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية تقوم على إعادة

الاعتراف بـ العلاقة بين البشر والبيئة، وإعادة خلق ثقافة التنمية المستدامة من خلال استهداف منظومة القيم لتحقيق معرفة حية تقوم على الوعي البيئي والأخلاقيات البيئية، لا معرفة ميتة بعيدة عن حياتنا اليومية.

قائمة المراجع

ابتهاج اسماعيل يعقوب، و زينة خضر عباس. (2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لآراء عينة من الاساتذة الجامعيين في البيئة العراقية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الثامن حول اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة).

المولدي قسومي. (2019). نهاية الجامعة أو ما بعد المعرفة الأكاديمية. تأليف المولدي قسومي، و آخرون، *الجامعة المواطنية*. تونس: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

بوساحة محمد لخضر، و بحوص نسيمة. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة : دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث*(العدد الأول).

سمير قريد. (2013). *حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد الحميد براهيمي. (2001). *في أصل الأزمة الجزائرية (1958– 1999)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد القادر بهتان، و سمير قريد. (2018). دور الجامعة في تحقيق ثقافة المواطنة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدانية بجامعة 8 ماي 1945، قالمة. تأليف صالح بلعيد، و آخرون، *الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي " الانتظارات والرهانات"* (المجلد الجزء الثالث). الجزائر: دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد القادر بهتان، و سمير قريد. (2019). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو قيم المواطنة دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة قالمة. تأليف المولدي قسومي، و آخرون، *الجامعة المواطنية*. تونس: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

عبد الله الشهراني. (2017). دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وثقافة العمل التطوعي (دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية في جامعة بيشة). *مجلة كلية التربية ببنها، الجزء 1*(العدد 110).

عبدالله بن عبد الرحمن البريدي. (2015). *التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*. المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.

عبير مجاهد. (2020). إستدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامةتجارب الدول(جامعتي نيوكاسيل – ماريبور). *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 28*(العدد 2).

عربي بومدين. (2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية : الفرص والقيود. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*(العدد 7).

علي الكنز. (1990). *5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي*. الجزائر: دار بوشان للنشر.

علي سموك. (2005). المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة " مقاربة سوسيولوجية". *مجلة العلوم الإنسانية*(العدد السابع).

علي سموك. (2006 أ). *إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية*. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة.

علي سموك. (2006 ب). إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية من أجل مقاربة سوسيو اقتصادية. تأليف عبد الحميد دليمي، و آخرون، *الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة*. الجزائر: منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة.

علي سموك. (25 03, 2021). *الحرّية الأكاديمية وإشكاليّة إنتاج النّخب في المجتمع الجزائري – في سوسيولوجيا اللّحظة الجبليّة –*. تم الاسترداد من نقد وتنوير: https://tanwair.com/archives/10858

علي عريفة. (2016– 2017). مدى التزام الجامعات العربية بخدمة المجتمع: تقييم سجالات الجامعات المتاحة أمام الجمهور. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان 36 – 37، خريف وشتاء*.

غادة جوني. (2016– 2017). الالتزام المدني في الجامعات العربية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العددان 36– 37، خريف وشتاء).

محمد فاوبار. (2019). التربية البيئية في ضوء العدالة الإيكولوجية – مقاربة سوسيولوجية –. *مجلة عالم الفكر*(العدد 180).

مختار مروفل. (2014). الجامعة والسياسة في الجزائر: مشروع المجتمع بين مطرقة السلطة وستدان الأيديولوجية لمحة تاريخية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العددان 26 – 27 ربيع – صيف).

ميشيل سيرينا. (1993). نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة. *مجلة التمويل والتنمية*(العدد 4).

نور الدين زمام، و تركية خليفة. (2016). دور الجامعة في نشر المعرفة البيئية داخل المجتمع. *دفاتر المخبر، المجلد 11*(العدد 2).

Alemu, S. K. (2018). Meaning, Idea and History of University/Higher Education: Brief Literature Review. *FIRE: Forum for International Research in Education, Vol. 4*(Iss. 3).

Barbosa, G. S., Patricia Regina Drach, & Oscar Daniel Corbella. (2014). A Conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability. *International Journal of Social Sciences, Vol. III* (No 2).

Ciegis, R., Jolita Ramanauskiene, & Bronislovas Martinkus. (2009). The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios. *Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics((*No 2).

Dacko, M., & et al. (2021). Sustainable Development According to the Opinions of Polish Experts. *Energies, Volume 14*(Issue 17).

Dani, S., & Shreeda Shah. (2016). Call and Definition of Rural University. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7*(Issue 1).

Filho, W. L., & et al. (2O19). Sustainable Development Goals and Sustainability Teaching at Universities: Falling Behind or Getting Ahead of the Pack? *Journal of Cleaner Production, Volume 232*.

Jang, S.-h., & Sang-hyun Shin. (2022). A Study on the Direction of University Education to Achieve Sustainable Development Goals. *Advances in Dynamical Systems and Applications, Volume 17*(Number 1).

KEINER, M. (2005). RE-EMPHASIZING SUSTAINABLE DEVELOPMENT – THE CONCEPT OF 'EVOLUTIONABILITY' On living chances, equity, and good heritage. *Environment, Development and Sustainability, Volume 6*(issue 4).

Klarin, T. (2018). The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues. *Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21*(No. 1).

Petrovich, D. V., & Jafari Haghighi Saeed. (2017). Sustainable Development- The Definition of the Concept and the Perspectives of Development. *International Journal of Applied Engineering Research, Volume 12*(Number 22).